

المكوس (العشور) التجارية عند العرب قبيل الإسلام وبعده

عبد الله حافظ الحاج عبد الله (*)

المكوس: هي الأموال أو الضرب التي تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق ، أو لمرورهم بتجارته من البلد الذي يجبي منه المكس^(١). أما العشور - جمع عُشر - وهي الأموال التي تفرض على التجارات دون الصدقات^(٢) وكلا الكلمتين تصبان في معنى واحد .

١ - العشور قبل الإسلام:

عرف العرب ضرائب التجارة وأنظمتها ، وفرضوها على التجار المحليين وغيرهم من التجار الأجانب ، وقد سنّت الحكومات و رؤساء العشائر القوانين التي تنظم الأسواق وحركة البيع والشراء التي تنظم نسبّ الضرائب والمكوس ، وأولت اهتماماً بالطرق التجارية وأقامت عليها محطات جمركية ، وكانت هذه الحكومات تعيّن على الأسواق

* معيد في جامعة حلب - سورية .

مراقبين وجباة لجمع الضرائب من التجار المقيمين والمارة ، ولم تكن هذه الضرائب تدفع نقداً فقط بل عيناً أيضاً^(٣). وكان الناس غالباً ما يتهربون منها كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، ويتهربون من رؤية وجوه عمالها^(٤) ، لذلك قال أحد الشعراء:

مَسَحَ المَآكِسِينَ ضِبْعًا وَذُبَّاءَ فلهذا تناجلا أمَ عَمَرُو^(٥)

ويدخل في العشور الضرائب التي كانت تفرض على السفن المارة ببعض الموانئ ، فتدفع عشر ما تحمله عيناً أو نقداً ، و كان عمال اليمن يأخذون هذه الضريبة من السفن التي تمر بسواحلهم قادمة من الهند تحمل الأعواد المختلفة والمسك والكافور والعنبر والصندل الصيني^(٦) وفي ذلك قال أحد الشعراء:

أَعْلَقَتْ بُيْعًا حِبَالُ المَنُونِ وانتحت بعده على ذي جُدُونِ
كل جَمَلٍ يَمُرُّ فوقَ بَعِيرٍ فله مكسُهُ ومكسُ السُّفِينِ^(٧)

وكان حُماة الأسواق من ملوك الجزيرة يفرضونها على التجار مقابل الحماية والإذن بالتجارة و البيع والشراء في الأسواق التابعة لهم^(٨). ومن الأمثلة عليها سوق دومة الجندل التي كان يتولى عشورها أكيدر بن عبد الملك الذي كان يتنافس مع قبيلة كندة في ذلك^(٩) ، وكان بنو تميم يعشرون التجار في سوق المشقر ، وكان الجلندي بن المستكبر يعشر التجار في سوق دبا وفي سوق صحار بعمان^(١٠) ، واشتهرت أسواق العراق بمكوسها والدليل على ذلك ما قاله جابر بن حني التغلبي:

وَفِي كُلِّ أَسْوَاقِ الْعِرَاقِ إِتَاوَةٌ وَفِي كُلِّ مَا بَاعَ أَمْرُؤٌ مَكْسُ دِرْهِمٍ
وَيَوْمًا لَدَى الْحَشَّارِ مَنْ يَلُو حَقَّهُ يُزَبِّزُ وَيُهْزَعُ ثَوْبُهُ وَيُلَطِّمُ^(١١)

وقال آخر:

لَا ابْنَ الْمُعَلَّى خِلْتَنَا أُمَ حَسِينَتْنَا صَرَارِي نَعْطِي الْمَاكِسِينَ مُكُوسًا^(١٢)

ويُروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في الجاهلية تاجرًا مع نفر من قريش ، فلما وصلوا تخوم الشام قيل لهم إن زباع بن روح يعشر من يمر به ، فعمدوا إلى إخفاء ما معهم من ذهب ، فلما وجده ، أغلظ عليهم في العشر ونال من عمر فقال عمر في ذلك:

مَتَى أَلْتَقَى زَبَاعٌ بِبَلَدَةٍ لِي النِّصْفُ مِنْهُ يُقَرَّعُ السِّنُّ مِنْ نَدَمٍ^(١٣)

وكان تجار الحجاز يدفعون المكوس إلى عمال الروم على الأسواق التي يقدمون إليها مثل دير أيوب وبصرى الشام وغيرها^(١٤) ، وكان اليهود من سكان المدينة وخير يأخذون العشور على الأسواق التي يسيطرون عليها ، وخصصت أناسًا لجمع هذه الضريبة يُعرفون بالعشارين أو الحشاريين أو المكاسين^(١٥) . وكانوا يفرضونها على كل من يدخل المدينة ويجبرونهم على الدخول من ثنية الوداع . ويقال أن عروة بن الورد العبسي قال بعد أن دخل المدينة دون تعشير: (يا معشر اليهود مالكم وللتعشير ؟ قالوا: إنه لا يدخلها أحد من غير أهلها فلم يعشر إلا مات ، ولا يدخلها أحد من غير ثنية الوداع إلا قتله الهزال ، فقال:

لَعَمْرِي لَئِنْ عَشَرْتُ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى تُهَاقَ الْحَمِيرُ إِنِّي لَجَزُوعٌ

فلما ترك عروة التعشير تركه الناس ودخلوا من كل ناحية^(١٦). وهنا نلاحظ التلفيق اليهودي ونشر الخرافة بين الناس استغلالاً لهم وسعيًا للحصول على الأموال .

وكان عرب الجنوب يفرضون المكوس على التجار الذين يرتادون أسواقهم ، وعين الحكام وشيوخ القبائل جباة يجلسون في الأسواق لجمع المكوس عن البيع والشراء وحق المرور ، إضافة إلى بقية أسواق العرب الجنوبية والشرقية^(١٧). ومن الأدلة على أن العشر كان موجوداً قبل الإسلام ما جاء في الكتاب الذي بعثه الرسول ﷺ إلى أحد زعماء القبائل: {أن له ما أسلم عليه من أرضها وأشياءها.... ، ما أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وأعطى خمس الغنائم في الغزو ، ولا عشر ، ولا حشر ومن تبعه من قومه}^(١٨).

ولم يقتصر الأمر على العرب فقط وإنما كانت الدول الكبرى تعتمد على المكوس وتعدّه مورداً هاماً من موارد الدولة ، فقد اعتمدت الدولة الساسانية في بعض مواردها على المكوس ، التي تحصلها من التجارة الداخلية والخارجية ، وأكبر دليل على ذلك تلك الاتفاقيات التي وقعتها مع الإمبراطورية البيزنطية والتي قضت بأن يستمر التجار الفرس والروم في تبادل جميع أنواع البضائع على أن تمر بالنقاط المقامة على الحدود ، من أجل ضريبة المرور ، وقد جبي ملوك الفرس ضريبة العشور من بعض

الأسواق التي كانت تقام في بلاد العرب مثل عُمان والبحرين والحيرة^(١٩).

أما البيزنطيون فقد فرضوا ضرائب على التجارة الداخلية والخارجية ، حيث كانت تأخذ ضرائب على البضائع الواردة والصادرة بنسبة ٣% وكانت تجبئها بنظام الالتزام أي أن الحكومة تبيعها للملتزمين^(٢٠). وقد وضعت الإمبراطورية البيزنطية ضريبة جمركية على الواردات إلى الإسكندرية ومنطقة القلزم التي كان يقيم فيها مراقب الحسابات ، لمراقبة الموظفين المناط إليهم جباية المكوس ، وكانت نسبة المكوس تصل إلى ١٢,٥ % من قيمة الواردات وربما ترتفع إلى أكثر من ذلك^(٢١).

وكان يستعاض عن ضريبة العشر في بعض الأحيان بالطعمة وهي كل ما يطعم من رزق أو مأكلة أو كسبة^(٢٢)، وهي تنازل عن حق جباية المكوس لسادات وشيوخ القبائل وإسكائاً لهم^(٢٣)، قال النابغة الذبياني:

مُشْمَرِينَ عَلَى خوصٍ مُزْمَمَةٍ تُرْجُو الْإِلَّةَ وَتُرْجُو الْبِرَّ وَالطَّعْمَا^(٢٤)

وقد ورد أن النعمان بن المنذر جعل لبني لأم من طيء ربع الطريق طعمة لهم ، لصهر كان لهم عنده أي أن النعمان جعل حق الطريق لهم ، يجبون من المارة جبايتهم فيأخذونها لهم ، ولا يعطونها للملك^(٢٥). وكان ملوك الساسانيين يقدمون طعمًا إلى شيوخ القبائل في البوادي الملاصقة لريف العراق لمنع غاراتهم عليه^(٢٦).

٢ - العشور في صدر الإسلام:

هناك الكثير من الروايات تفيد أن الرسول ﷺ ألغى العشور عن المسلمين ولم يطالبهم بدفعها ، فقد جاء في كتابه إلى ثقيف: { لا يحشرون ولا يعشرون }^(٢٧) ، كما ورد في كتابه لقبيلة غامد: (فمن أسلم من غامد فله ما للمسلم حرمة ماله ودمه ، ولا تحشروا ولا تعشروا ...) ^(٢٨). وروي عنه ﷺ أنه قال: (ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى) ^(٢٩). ويبدو أن حرص الرسول ﷺ على تشجيع التجار لتموين دولة المدينة الناشئة في ظل الازدياد السكاني ، قد دفعه إلى عدم أخذ العشور من التجار .

وقد سار الخليفة الأول أبو بكر الصديق ﷺ على نهج رسول الله في عدم تحصيل ضريبة العشر من التجار .

أما الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ فقد فرض العشور على التجار والسبب في ذلك أنه تلقى كتاباً من أبي موسى الأشعري ﷺ قال فيه: (إن تجاراً من قِبَلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر) فرد عليه قائلاً: (خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين ربع العشر من كل أربعين درهم درهماً وليس فيما دون المائتين شيء ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه) ^(٣٠).

وتذكر مصادر أخرى أن تجاراً من أهل الحرب جاءوا إلى الخليفة عمر رضي الله عنه من أهل منبج^(٣١) يطلبون إليه أن يسمح لهم بالدخول تجاراً في أرض المسلمين مقابل أن يدفعوا العشر ، إذ قالوا: (دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا) فشاور الخليفة عمر رضي الله عنه أصحابه فأشاروا عليه بالموافقة ، فكانوا هؤلاء أول من أعشر من أهل الحرب^(٣٢) ، وكانت العشور تجبى مرة واحدة في الحول ، بدليل ما قاله زياد بن حدير: (استعملني الخليفة عمر رضي الله عنه على العشور فكنت أعشر بني تغلب كلما أقبلوا وأدبروا ، فخرج إليه رجلٌ منهم فقال يا أمير المؤمنين إن عاملك زياد يعشرنا كلما أقبلنا وأدبرنا ، قال: سأكفيك ذلك فكتب إلى زياد أن أعشرهم في السنة مرة واحدة)^(٣٣) . وفي رواية أخرى أن (الخليفة عمر رضي الله عنه استعمله (زياد بن حدير) على الشام والعراق فمدَّ جسراً على الفرات فمرَّ عليه رجلٌ نصراني فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته فلما رجع مر عليه فأراد أن يأخذ منه فقال: كلما مررت عليك تأخذ مني ؟ فقال نعم فشكا إلى الخليفة فقال له الخليفة ليس له عليك في مالك في السنة إلا مرة واحدة .. وكتب له كتاباً في ذلك)^(٣٤) . وهناك البعض يقول إذا أقام التاجر من أهل الحرب في أرض المسلمين ستة أشهر فيجب أخذ العشر ، فيروى أن عمر رضي الله عنه قال: (من أقام منهم ستة أشهر فخذ منه العشر ، ومن أقام سنة فخذ منه نصف العشر)^(٣٥) ، وعن السائب بن يزيد قال: (كنت غلاماً مع

عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب ؓ فكنا نأخذ من النبط العشر^(٣٦)، ويبدو أن الخليفة عمر ؓ قد أحس بقيمة ما يجلبه النبط من مواد غذائية ، مرغوبة لسكان المدينة فخفض قيمة ضريبة العشر إلى النصف ، فأصبحت نصف العشر^(٣٧)، ولعل الخليفة فعل بذلك بقصد الدعاية للإسلام وتنشيط الحركة التجارية^(٣٨)، وقال أنس بن مالك ؓ: (بعثني عمر بن الخطاب ؓ وأبا موسى الأشعري ؓ على جباية العراق وقال: إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهم درهم)^(٣٩) ومن المعروف أن العشر كانت توفر للدولة كميات لا بأس بها من الأموال بدليل تخصيص الخليفة عمر ؓ من يتولى قبضها أي وجود مسؤول عن العشر^(٤٠)، وكانت لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلده إلى بلاد أخرى ، وقد ينخفض مقدارها أو يرتفع أحياناً في بعض الأصناف والتي يكون المسلمون بحاجة ملحة لها كالحبوب والزيت^(٤١). وذكر ابن سلام أن قيمة العشر تتضاعف على الذمي في حال احتوت تجارته على الخمر و الخنازير^(٤٢).

وهذه الضريبة التي فرضها الخليفة عمر ؓ ناتجة عن أن هذا المال (التجارة) في حمايته ورعايته ، لأن أمن الطريق يقع على عاتق الدولة ، التي من واجبها حماية هذا المال ، وبالتالي تجب الضريبة عليه ، وأما

الاختلاف في مقدار العشر فمقدار ربع العشر على المسلمين هو مقدار الزكاة ، فأما الذمي فإنما أمر بأخذ نصف العشر منه ، لأن هذا حق يؤخذ من المسلم ويؤخذ من الكافر ، فوجب أن يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم وأما أهل الحرب فإنما أمر بأخذ

العشر منهم ، لأنهم يأخذون من المسلمين العشر^(٤٣) . غير أن العشور على تجار أهل الذمة لم توضع على شاكلة مكوس الجاهلية وعشورها ، وإنما وضعت على شاكلة أخرى ، فقليل صُولحوا على ذلك صلحاً ، وأقروا على أن يدفعوا من أموالهم التي يختلفون بها للتجارة نصف العشر^(٤٤) .

ومع أن الرسول ﷺ لم يفرض ضريبة العشور ، إلا أن التطورات الجديدة في فترة ما بعد الرسول ﷺ وتدفق العنصر الأجنبي الذي أخذ يحتل دوراً في المجال الاقتصادي ، قد أحلت (أباحت) شروطها على الخليفة عمر رضي الله عنه ودفعته إلى تحصيلها^(٤٥) . وكانت العشور تؤخذ من المسلمين وتوضع موضع الصدقة ، بينما وضع ما يدفعه أهل الذمة والحرب موضع الخراج^(٤٦) .

وعلى الرغم من خلو المصادر من معلومات عن المكوس في عهد كلٍ من الخلفيتين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، إلا أنه من

المرجح أنهما سارا على نهج الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فرض هذه الضريبة وتحديد نصابها .

الهوامش:

- (١) للشوكاني: نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م، ج٧، ص ٢٧٩.
- (٢) ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، دت، مجلد ٤، ج٣٣، ص ٢٩٥٣.
- (٣) علي محمد معطي: تاريخ العرب الاقتصادي قبل الإسلام، ط١، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، بيروت ٢٠٠٣ م، ص ٢٥٩.
- (٤) جواد علي: المرجع السابق، ج٧، ص ٤٧٢.
- (٥) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، ج٦، ص ١٤٨.
- (٦) أحمد ثلبي: السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٩ م، ص ٢٦٥.
- (٧) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، ج٦، ص ١٤٩.
- (٨) عماد شحادة، الأتأوى " الضرائب " في الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام (دراسة في الجذور التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ٢٠٠٨ م، ص ٣١.
- (٩) المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، ضبطه وخرج آياته خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م. ص ٣٨٢ - ٣٨٣.
- (١٠) محمد ضيف الله بطاينة: المرجع السابق، ص ٩٨.
- (١١) ابن عيني: المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، بيروت، دت، ج١، ص ٢١١.
- (١٢) الجاحظ: الحيوان، ج ٦، ص ١٤٩.

- (١٣) الزمخشري: الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاري، ط٢، دار المعرفة، د — ت، ج١، ص ٤٠٨.
- (١٤) عماد شحادة: المرجع السابق، ص ٣٣.
- (١٥) المرجع نفسه، ص ٣٤.
- (١٦) ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، تحقيق علي محمد دندل وياسين بيان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ج١، ص ١٦٣.
- (١٧) جواد علي: للمرجع السابق، ص ٤٧٨.
- (١٨) الصالح الشامي: سبل الهدى والرشاد، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ، ج١١، ص ٣٧٧.
- (١٩) عماد شحادة عارف حنايشة المرجع السابق، ص ١٥.
- (٢٠) عماد شحادة: المرجع السابق، ص ١٨.
- (٢١) زبيدة محمد عطا: الحياة الاقتصادية في مصر للبيزنطية، ط١ دار أمين للنشر والتوزيع، القاهرة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، ص ١٨٧.
- (٢٢) ابن منظور: المصدر السابق، مجلد ٤، ج ٣٠، ص ٢٦٧٤.
- (٢٣) عماد شحادة: المرجع السابق، ص ٣٧ — ٣٨.
- (٢٤) النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ص ١١٢.
- (٢٥) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، دت، ج ١٧، ٣٦٩. انظر أيضًا جواد علي: للمرجع السابق، ج ٧، ص ٤٨١.
- (٢٦) الثعالب، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، دت، ص ٤٠، عماد شحادة: المرجع السابق، ص ٤٠.
- (٢٧) ابن سلام: الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٢٤٨.
- (٢٨) ابن عساكر: المصدر السابق، ج ١١، ص ٣٠٥.
- (٢٩) ابن سلام: المصدر السابق، ص ٦٣٦.
- (٣٠) أبو يوسف: كتاب الخراج، تقديم الفضل شلق، ط١، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٦٦ — ٢٦٧.

- (٣١) منبج: مدينة كبيرة واسعة ذات أرزاق وخيرات، بينها وبين اللفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ. (ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م، ج ٥، ص ٢٠٦).
- (٣٢) الصنعاني: مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣ هـ، ج ٦، ص ٩٧.
- (٣٣) أبو نعيم الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط ٤، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ، ج ٤، ص ١٩٨.
- (٣٤) أبو يوسف: المصدر السابق، ص ٢٦٨.
- (٣٥) ابن آدم القرشي: كتاب الخراج، تصحيح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة ١٩٧٧ م، ص ٢.
- (٣٦) الخزاعي: تخرىج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، تحقيق إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٥ هـ، ص ٥٢٣.
- (٣٧) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، ج ٢٠، ص ١١٧.
- (٣٨) محمد ضيف الله بطاينة: من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية (الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام)، دار الفرقان، الأردن ١٤٢٠ هـ / ١٩٨٧ م، ص ٩٩.
- (٣٩) ابن سلام: المصدر السابق، ص ٥١٦.
- (٤٠) نجمان ياسين: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة في القرن الأول الهجري، تقديم عبد العزيز الدوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤ م، ص ٢٤٢.
- (٤١) بدوي عبد اللطيف عوض: النظام المالي الإسلامي المقارن، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م، ص ٦٦ - ٦٧.
- (٤٢) الأموال، ص ٦٤.
- (٤٣) ابن الحسن الشيباني: السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، معهد المخطوطات، القاهرة، د - ت، ج ٥، ص ٢١٣٤.
- (٤٤) ضيف الله بطاينة: المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٤٥) نجمان ياسين: المرجع السابق، ص ٢٤٦.
- (٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٤١ - ٢٤٢.
